

## «بنا»: النظر في تعديل الدوائر للبرلمان المقبل... وإنهاء مشكلة الغالبية العظمى من مفصولي الوظائف

الوزارات والجهات الحكومية الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية بوضع برنامج تنفيذي لتطبيق التوصيات والملاحظات الواردة في التقارير ومتابعتها من خلال اللجنة الوزارية للشؤون المالية والاقتصادية، كما وافق مجلس الوزراء في 18 سبتمبر/ أيلول 2011 على دعم جهاز مكافحة الفساد الإداري والمالي، وقرر إنشاء إدارة عامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني بوزارة الداخلية.

ونكرت أن الحكومة قامت بتفعيل شركة إدارة أصول الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، وحثها على تقديم دراسة استراتيجية لخطة الاستثمار لتحقيق الاستغلال الأمثل للمدخرات التقاعدية. كما أقرت الحكومة زيادة في الرواتب الأساسية للموظفين المدنيين والعسكريين وعلاوة ثابتة للمتقاعدين وبعض الموظفين، سعياً نحو توفير الحياة الكريمة للمواطنين وتحسين أوضاعهم المعيشية وزيادة الحد الأدنى منها بحسب مرتبات الحوار، الأمر الذي كان له الأثر الطيب في تحسين معيشة المواطنين.

ولفتت إلى أنه في المحور الحقوقي؛ احتلت قضية تمكين المرأة البحرينية سياسياً واقتصادياً أولوية متقدمة في المراتب التي قدمها المشاركون في حوار التوافق الوطني، وذلك بهدف تعزيز مركز المرأة وتفعيل تواجدها في مختلف مواقع صنع القرار والمناصب القيادية والتنفيذية، سواء على مستوى السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية، وإعطاء المرأة مكانتها على قدم المساواة مع الرجل في تحقيق التنمية المستدامة، ودعم الخدمات الإسكانية والمساعدين الاجتماعية للمرأة، بما يكفل ويضمن حق المرأة التي ليس لها عائل.

وأكدت الحكومة توجهات جلالة الملك الداعمة لشغل المرأة للمناصب العليا في الدولة على أساس الكفاءة، وصدر قرار ملكي بإنشاء لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني بما يضمن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، بالإضافة إلى إنشاء وحدات تكافؤ الفرص في 10 وزارات ومؤسسات في البحرين وذلك بالتنسيق مع المجلس الأعلى للمرأة.

كما أكدت الحكومة أن قوانين التجارة والعمل لا تميز بين المرأة والرجل، فالخدمات الحكومية في مجال التمكين الاقتصادي يتم توفيرها للجنسين من دون تفرقة، وحققت الحكومة جهوداً بارزة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، فتم البدء بإنشاء مركز تنمية قدرات المرأة البحرينية، والمكتب التأسيسي للمركز، ونوهت إلى قيام المجلس الأعلى للمرأة بتنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية لصالح المرأة البحرينية، فضلاً عن القيام بالعديد من الدراسات التي تعنى بدعم المرأة اقتصادياً.

ما تنص عليه القوانين المنظمة والصلاحيات الممنوحة لعمل العديد من الجهات، الأمر الذي يؤكد سلامة وماتنة الأسس التي تقوم عليها الدولة دستورياً وتشريعياً، وصواب نهجها في الإصلاح والتنمية، كما يؤكد انفتاح الحكومة البحرينية على الجميع، وسعيها الدؤوب نحو تلبية الطموحات والتطلعات الشعبية عبر مختلف القنوات والتي كان حوار التوافق الوطني أحدّها.

وقالت: «إن المتأمل في القرارات المتخذة لتنفيذ المراتب ذات الطبيعة التنفيذية؛ يجد أنها وضعت الآليات اللازمة لضمان التنفيذ، وهو ما يتضح من تكليف كل وزارة بتنفيذ المراتب التي تقع ضمن نطاق مسؤوليتها، بمعنى تحديد الجهة المسؤولة عن التنفيذ وهو ما يسهل عملية المتابعة والرقابة والمحاسبة على أي تقصير». مستعرضة في التقرير ما اعتبرته أبرز الإجراءات المتخذة ونتائجها المأمولة في تحقيق نقلة نوعية في جميع مناحي الحياة بالبلاد.

وأضافت: تنفيذاً لمرتب «إعادة النظر في الدوائر الانتخابية لتكون أكثر عدالة»، أكدت الحكومة عزمها تشكيل لجنة مختصة للنظر في توزيع الدوائر وذلك قبل فترة من انعقاد دورة الانتخابات المقبلة، كما عززت مراتب الحوار من نجاح التجربة البرلمانية في البحرين بتأكيداتها في المراتب رقم (172) بشأن «الحفاظ على نظام المجلسين»، الذي يعد أحد أبرز ملامح عملية الإصلاح التي أرساها عاهل البلاد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة والحكومة برئاسة رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، والتي تقوم على ترسيخ وتفعيل القيم الديمقراطية، إذ نجح المجلسان في دعم الحياة النيابية ولعبا دوراً محورياً في التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي ترسيخ أسس دولة القانون ومن خلال تعاونهما مع الحكومة أعطيا مثالا لنجاح الحياة النيابية، واضطلاع كل سلطة بواجباتها ومسئولياتها من دون حدوث أي تعد على مبدأ الفصل بين السلطات.

وبيّنت، أنه في المحور الاقتصادي تركزت أبرز المراتب ذات الطبيعة التنفيذية على تعزيز أداء الاقتصاد الوطني والرقابة على المال العام، وتحقيق الاستغلال الأمثل للمدخرات التقاعدية بما يساهم في زيادة وتنوع قاعدة الاستثمارات وزيادة عائداتها، واستخدام المساعدات المالية من دول مجلس التعاون في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة في معالجة مشكلة الإسكان.

وأشارت إلى أن الحكومة اتخذت جملة من القرارات التنفيذية لتحقيق مراتب حوار التوافق الوطني، ومنها قرار مجلس الوزراء بإلزام جميع

### ■ المنامة - بنا

كشفت وكالة الأنباء البحرينية (بنا) عزم الحكومة تشكيل لجنة مختصة للنظر في تعديل توزيع الدوائر الانتخابية، وذلك قبل فترة من انعقاد دورة الانتخابات المقبلة، كما أكدت أن وزارة العمل أنهت مشكلة الغالبية العظمى ممن ثبت عدم مشروعية فصلهم من القطاع الخاص إلى جانب توظيف المتطوعين بناء على قرار مجلس الوزراء.

وقالت وكالة أنباء البحرين في تقرير لها أمس السبت (17 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012): «إن الحكومة اتخذت العديد من الإجراءات التي تكفل تنفيذ 217 مرتبة ذات طبيعة تنفيذية من أصل 290 مرتبة تم تنفيذها بالكامل، وشكلت مجمل ما توافقت عليه الإدارة الشعبية لتعزيز المكتسبات الوطنية وتطوير الأداء الاقتصادي وتفعيل الأدوات الرقابية بشكل أكثر كفاءة، فضلاً عن دعم دور المرأة في مواقع صنع القرار والمناصب القيادية، وتوفير المقومات اللازمة للنهوض بالعمل الشبابي في البلاد».

وأوضحت أن المراتب ذات الطبيعة التنفيذية غطت المحاور الأربعة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، وقامت لجنة متابعة تنفيذ مراتب حوار التوافق الوطني بإحالة جميع المراتب ضمن هذه المجموعة إلى الوزارات والجهات الحكومية المعنية بالتنفيذ وذلك لإدراجها ضمن الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الحكومة.

وأشارت إلى إعداد منظومة إلكترونية لمتابعة ومراقبة معدل الإنجاز بصورة مباشرة ومستمرة من خلال لجنة متابعة تنفيذ برنامج عمل الحكومة ولجنة متابعة المراتب، كما تم التنسيق مع وزارة المالية لتوفير الاعتمادات اللازمة للمراتب التي تتطلب موازنات إضافية ومنها الأولوية في الموازنة العامة القادمة للدولة.

واعتبرت أن الإجراءات المتخذة من جانب الحكومة لتنفيذ المراتب ذات الطبيعة التنفيذية، شكلت تطوراً إيجابياً سريعاً في تطوير المنظومة التي تحكم الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحقوقي، بالنظر إلى سرعة تجاوبها مع ما تضمنته هذه المراتب من مطالب ومقترحات تهدف إلى الارتقاء بالوطن ومواطنيه وهو هدف تشترك فيه وتسعى إليه كل القوى الوطنية المخلصّة.

وأوضحت أنه من اللافت للنظر: أن المراتب ذات الطبيعة التنفيذية التي تحتاج فقط إلى إجراءات وقرارات حكومية (217)، استحوذت على النسبة الأكبر من مجمل المراتب ككل البالغة (290 مرتبة)، وكان ملفتاً أيضاً أن عدداً غير قليل من المراتب متحقق بالفعل من خلال



عاهل البلاد



خادم الحرمين الشريفين

## القيادة تهنيء خادم الحرمين

### بنجاح العملية الجراحية التي أجريت له

لمواصلة مسيرة الخير والتقدم والازدهار التي تشهدها المملكة العربية السعودية في عهد الزاهر. وأشادوا بالعلاقات الأخوية التاريخية الوطيدة المتميزة التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين وبالدهور الرائد لخادم الحرمين الشريفين في تعزيز هذه العلاقات وتطويرها في المجالات كافة وبمواقفه المشرفة في خدمة قضايا مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتعزيز التعاون الأخوي بين دوله وشعبه ونصرة قضايا أمّتنا العربية والإسلامية وحرصه الدائم على دعم تعزيز التضامن بين الأشقاء.

### ■ المنامة - بنا

بعثت القيادة السياسية بترقيات تهنئة إلى عاهل المملكة العربية السعودية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، أعربوا فيها عن أسى آيات التهانى بمناسبة نجاح العملية الجراحية التي أجريت لخادم الحرمين الشريفين والتي تكللت بفضل الله ورعاعته بالتوفيق والنجاح، سائلين الباري عز وجل أن يمنّ على خادم الحرمين الشريفين بسرعة الشفاء وموفور الصحة والعافية ويحفظه ويرعاه



التعيمي مستقبلاً مبعوث رئيس الغلبين لدول مجلس التعاون الخليجي

## وصول مبعوث الفلبين

### ■ المنامة - بنا

وصل إلى البلاد مساء أمس السبت (17 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012) مبعوث رئيس جمهورية الفلبين لدول مجلس التعاون الخليجي امابيل اغيلوس، وكان في استقباله بالمطار وزير التربية والتعليم ماجد علي التعيمي وعدد من المسؤولين بالوزارة.

## البوعينين: موقف البحرين ثابت في دعم القضية الفلسطينية

### ■ المنامة - بنا

ترأس وزير الدولة للشؤون الخارجية غانم فضل البوعينين وفد مملكة البحرين في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية والذي عقد مساء أمس السبت (17 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012) بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة لبحث العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة.

وجدد وزير الدولة للشؤون الخارجية في كلمته خلال الاجتماع إدانة واستنكار مملكة البحرين للهجوم الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة الذي راح ضحيته عدد من القتلى والجرحى واستهداف تدمير المنازل والممتلكات وعرض حياة الأمنيين للخطر. وشدد على أهمية تصافر الجهود الدولية لوقف العدوان الإسرائيلي المتكرر وغير المبرر على قطاع غزة الذي يزعزع الأمن والاستقرار في منطقة الشرق

## البحرين الأولى عربياً والسابعة عالمياً في مجال سهولة إصدار تراخيص البناء

لقياس رضا العملاء، وجاء هذا المركز المتميز بناءً على تقييم البنك الدولي لإجراءات المركز الحالية والتطويرية المختلفة. وذكر أن الموقع الرسمي لوزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني يتيح للملاك معرفة تصنيّف عقاراتهم والاشتراطات التنظيمية للتعمير الخاصة بالعقار كالتدابير والارتفاعات ونسب البناء والأنشطة المسموح بمزاومتها دون الحاجة لمراجعة الوزارة، ما شكل نقلة نوعية في دعم عجلة التنمية العمرانية في البلاد، منوهاً إلى أن اجتياز المركز البلدي الشامل للتدقيق المرحلي لشهادة الجودة في العام 2012 يعكس قوة وماتنة الإجراءات الداخلية والتطويرية للمركز واستمراره في عملية التطوير المستمر لخدماته المقدمة للمواطنين والمستثمرين.

وذكر أن وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني ومن خلال برامجها المختلفة الممثلة في تطوير أنظمة واشتراطات البناء والتعمير والتحول إلى الوزارة الإلكترونية واستلام وإصدار تراخيص البناء بصورة إلكترونية وبالتنسيق مع المجالس البلدية والمستثمرين والمكاتب الهندسية تعمل بصورة مستمرة على تقليل الفترة الزمنية والجهد اللازمين للحصول على تراخيص البناء.

وأضاف الوزير في تصريحه أن تطوير إجراءات الحصول على تراخيص البناء الاستثمارية يأتي ضمن مطبات الخطة الاستراتيجية لوزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني بالتنسيق مع المجالس البلدية.

## ملتقى الصحافيات الخليجيات

### ينعقد بالكويت اليوم



ناصر العثمان



تركي السديري

### ■ الكويت - ملتقى الصحافيات الخليجيات

يعقد اليوم الأحد (18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012)، بالعاصمة الكويتية (الكويت)، ملتقى الصحافيات الخليجيات الذي ينظمه اتحاد الصحافة الخليجية بالتعاون مع جمعية الصحافيين الكويتية، حيث تلتقي نحو ثلاثين صحافية خليجية من مختلف دول مجلس التعاون واليمن بحضور رئيس الاتحاد تركي عبدالله السديري والأمين العام ناصر محمد العثمان ورئيس جمعية الصحافيين الكويتية أحمد البهبهاني لمناقشة المشكلات التي تواجه الصحافة الخليجية العاملة في الميدان.

وقال رئيس اتحاد الصحافة الذي تبنته دولة الكويت يدخل في قائمة المؤتمرات العاجلة التي أقرها المشورعات العام الثالث للاتحاد الذي عقد في المنامة مايو/ أيار الماضي بهدف التعرف على المشكلات التي تواجه الصحافة الخليجية العاملة في الميدان من خلال استعراض المشاركات لتجاربهن حيث حرصنا أن تقتصر المشاركة على الصحافيات الميدانيات فقط.

وأضاف أن «الاتحاد سيقوم لاحقاً بدراسة التوصيات التي ستخرج بها المشاركات في الملتقى، وسبب ذلك للممكن لحل تلك المشكلات وتذليل الصعاب أمام الصحافيات الخليجيات

أما رئيس جمعية الصحافيين الكويتية أحمد البهبهاني؛ فاعتبر الملتقى بمثابة «جرس تنبيه لسذوي العلاقة كافة بما فيهم الصحافيات اللاتي ستلتقي وستناقشن مشكلاتهن بأنفسهن»، مشيراً إلى أن «الجمعية قررت تبني هذا الملتقى وأنها تسعى إلى عقده سنوياً»، معرباً عن أمه ألا يأتي موعد الملتقى التالي إلا وتم تذليل الكثير من العقبات أمام عمل الصحافيات الخليجيات الممارسات للعمل الصحافي في الميدان وبما يشجع الأخريات الراغبات في دخول هذا المجال على اتخاذ قرارهن».

بما يساهم في الارتقاء بالعمل الصحافي الخليجي، وبما يؤدي إلى تشجيع المرأة على الدخول في هذا المعترك». من جانبه، أشار أمين عام الاتحاد إلى أن «لدول الخليج العربي واليمن خصوصية نحترمها ولها عادات وتقاليد تؤثر بشكل أو بآخر في عمل الصحافية الميدانية التي تضطر إلى التعامل مع مختلف شرائح المجتمع»، مبيّناً أنه «لا يمكن تجاوز المجتمع وإلغاء تلك العادات والتقاليد ولكن يمكن السعي لتذليل بعض الصعاب أمام بناتنا اللاتي اخترن الخدمة في الصحافة»، لافتاً إلى «عقبات وصعوبات كثيرة واجهت الاتحاد وجمعية الصحافيين الكويتية ووزارة الإعلام الكويتية في الإعداد لهذا الملتقى فرفضتها الصيخ محمد العبدالله المبارك، ومسؤولون بالاتحاد وجمعية الصحافيين الكويتية.